

السنة الثانية ماستر

تخصص: الصحافة المكتوبة و الالكترونية

الصحافة الالكترونية في الجزائر

أهم عناصر الاجابة

6

1- تحليل معطيات السؤال و الإشارة إلى أزمة النموذج الاقتصادي للصحافة الالكترونية، مع توضيح الفرق بين النموذج الاقتصادي في وسائل الاعلام الكلاسيكية و وسائل الاعلام الالكترونية.

توضيح أهم النماذج الاقتصادية المعروفة في العالم في مجال الصحافة الالكترونية، و الإشارة إلى المنظومة التشريعية الجزائرية التي لا تنظم و لا تضبط سوق الاشهار في وسائل الاعلام(النموذج الاقتصادي للصحف ، ضعف موارد الإعلانات ، سياسة تحريرية قائمة على نشر المادة الإعلامية بشكل مجاني، غياب قانون الاشهار، إحتكار الاشهار العمومي، تقلص الاستثمار في سوق الاشهار بالجزائر وغيرها من الأمثلة).

12

تحليل المنظومة التشريعية من حيث أنها لا تعطي أية أدوات تساعد مسؤولي الصحف الالكترونية للحصول على عائدات الاشهار من شركات الاتصال الدولية الكبرى التي تحتكر سوق الصناعة الإعلامية و الاعلانية في البيئة الرقمية.

ملاحظة: تمنح نقطتان -02-، لتقييم قدرة الطالب على التفكير و التحليل و التلخيص، وعلى قدرته في التحكم في اللغة..

2- تحليل معطيات السؤال و الإشارة إلى أن تعدد عناوين الصحف الالكترونية لا يعني تعددا في الرؤى و التوجهات، كما أن هذا العدد من الصحف

لم يشكل صحافة إلكترونية جزائرية بسبب العوائق التقنية و الاقتصادية و المهنية و السياسية.

6

توضيح الأزمة المهنية التي تعيشها الصحف الالكترونية (ضعف تكوين الصحفيين في مجال صحافة الواب و غياب أي استثمار في هذا المجال، أزمة في الهوية المهنية لصحفيي الواب في السياق الجزائري).

الحديث عن النسق الاقتصادي و ضعف الصحف الالكترونية اقتصاديا (سياسة الكل المجاني المنتشرة على الواب، و هذه المجانية ستكون قاتلة اقتصاديا لكل المؤسسات الإعلامية، التقليدية و الجديدة، و ضعف المنظومة البنكية و تخلف أنظمة الدفع الالكتروني و غيرها...)

الحديث إجتماعيا عن الهشاشة الاقتصادية و الاجتماعية للصحفيين بوجه عام و صحفيي الواب بوجه خاص، لا تساعد على بناء صحافة إلكترونية مهنية. و طبيعة النسق السياسي الذي لا يساعد على التطور المهني للصحف الالكترونية.

ملاحظة: تمنح نقطتان -02-، لتقييم قدرة الطالب على التفكير و التحليل و التلخيص، وعلى قدرته في التحكم في اللغة..

3-الإشارة إلى تأخر ظهور الإطار القانوني الخاص بتنظيم و ضبط عمل الصحف الالكترونية و الإشارة لقانون الاعلام 2012، و المرسوم التنفيذي رقم 20 - 332 الصادر في 25 نوفمبر 2020 الذي يوضح كيفية ممارسة نشاط الإعلام عبر الأنترنت، وقانون الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية رقم 23-19 مؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 2 ديسمبر سنة 2023.

6

التأكيد أن النص التشريعي الذي دخل حيز التنفيذ في 25 نوفمبر 2020 هو المرسوم التنفيذي رقم 20 - 332 الذي يوضح كيفية ممارسة نشاط الإعلام عبر الأنترنت ، اشترط بحكم مجموعة من الشروط يجب أن تتوفر في مدير نشر الصحيفة الالكترونية حددها في نص المادة 5، و التي تنص على ما يلي:

"يجب أن تتوفر في المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت الشروط الآتية :

- أن يحوز شهادة جامعية أو شهادة معترف بمعادلتها،
 - أن يتمتع بخبرة لا تقل عن ثلاث (3) سنوات في ميدان الإعلام،
 - أن يكون جزائري الجنسية،
 - أن يتمتع بحقوقه المدنية،
 - ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة عن جرائم القذف أو السب أو الشتم أو الإهانة أو التمييز أو الكراهية والتحريرض عليها"
- في حين أن قانون الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية رقم 23-19 مؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1445 الموافق 2 ديسمبر سنة 2023، نص في المادة 31 على ما يلي:

"يجب أن تتوفر في مدير نشر الصحيفة الالكترونية الشروط الآتية:

- أن يكون حائزا على شهادة جامعية أو شهادة معترف بمعادلتها،
- أن يتمتع بخبرة لا تقل عن ثماني سنوات 8

في ميدان الاعلام مثبتة بالانتساب في صندوق الضمان الاجتماعي.

-أن يكون جزائري الجنسية فقط

-أن يتمتع بحقوقه المدنية

-ألا يكون قد حكم عليه نهائيا في قضايا فساد أو لارتكابه أفعالا مخللة بالشرف".

المقارنة بين النصين و تحليل انعكاسات ذلك على تطور الصحف الالكترونية في الجزائر.

ملاحظة: تمنح نقطتان -02-، لتقييم قدرة الطالب على التفكير و التحليل و التلخيص، وعلى قدرته في التحكم في اللغة..